

خامساً: تطوير نظام الدفع والتحويل الإلكتروني

مثل التعاقد بين وزارة المالية وشركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية e-finance في عام ٢٠٠٧ لتقديم خدمات إنشاء وتركيب وإدارة وتشغيل «مركز الدفع والتحويل الإلكتروني» بوزارة المالية، بداية لانطلاق مشروع الدفع والتحويل الإلكتروني الذي يستهدف تحسين أداء السياسة المالية للدولة من خلال زيادة سرعة دوران الأموال والسيولة بالأسواق وتيسير جميع مراحل الإنتاج والاستهلاك وتحفيز الاستثمارات، وهو ما سيحقق أثارا إيجابية ملموسة على إجمالي الناتج القومي مع اكتمال مراحل المشروع.

وقد شكل حجم التوفير الذي تحقق مع بداية المشروع خلال العام الماضي ٢٠٠٩-٢٠١٠ ما يزيد عن ١٢٠ مليون جنيه نتيجة لتوفير أيام التحويل والدفع، وهو ما يعد إنجازا هاما للمشروع ينتظر أن يرتفع إلى ٧٠٠ مليون جنيه سنوياً مع اكتمال تطبيقه واتساع استخدام المنظومة بالوحدات الحسابية المختلفة على مستوى الدولة.

ونستعرض فيما يلي أهم الإنجازات المتحققة على صعيد منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠:

١. خدمة دفع مستحقات العاملين بالدولة

تم التنسيق مع البنك المركزي المصري وشركة بنوك مصر لتفعيل منظومة الدفع الإلكتروني لمستحقات العاملين من خلال غرفة المقاصة الالكترونية (ACH) لإصدار بطاقات المرتبات الحكومية، حيث يتم تحويل المرتبات الحكومية إلكترونياً للبنوك المصرية المشتركة في المنظومة من خلال نظم مركز الدفع والتحويل الإلكتروني لوزارة المالية، وبالتعاون مع غرفة المقاصة الالكترونية، وبيان ذلك على النحو التالي:

جدول (٤-١): المتحقق في مجال الدفع الإلكتروني لمستحقات العاملين بالدولة ٢٠١٠/٢٠٠٩

الإجمالي	البيان
١٦٠٠	إجمالي عدد الوحدات المحاسبية التي تم ميكنتها وتدريبها
١,٠٠٠,٠٠٠	إجمالي البيانات للعاملين بالدولة التي تم تحميلها على المنظومة
٦٠٠	إجمالي عدد بطاقات المرتبات المصدرة بواسطة البنوك

وتمثل تلك الوحدات أكثر من ٦٥٪ من عدد الوحدات على مستوى الجمهورية، وذلك إلى جانب تضاعف عدد بطاقات الموظفين الحكوميين بما يزيد عن أربعة أضعاف ليصل إلى حوالي ٦٠٠ ألف بطاقة خلال العام الماضي، وتم وضع خطة بالتعاون مع البنك المركزي والبنوك المصدرة لبطاقات المرتبات (٤ بنوك حتى الآن ومن المنتظر زيادتها خلال العام الحالي مع زيادة عدد البطاقات) ليصل عدد البطاقات الصادرة لموظفي الحكومة إلى مليون و٣٠٠ ألف بطاقة بنهاية عام ٢٠١٠. خاصة وأن ١٦٠٠ وحدة حسابية تشمل ٣,٥ مليون موظف تم تدريبها وميكنتها لاستخدام النظام الإلكتروني للمرتبات.

٢. خدمة صرف المعاشات إلكترونياً

في إطار سعي الحكومة المصرية لتطوير أداء الخدمات المقدمة للمواطنين وخاصة أصحاب المعاشات وذلك عن طريق تسهيل الإجراءات المتبعة للصراف لأصحاب المعاش القائمين بالصراف من هيئة التأمينات الاجتماعية، قامت هيئة التأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع البنك المركزي المصري بإصدار بطاقات لأصحاب المعاشات القائمين بالصراف من منافذ الهيئة وذلك لتقديم المزايا التالية:-

التقرير السنوي

- إصدار بطاقة المعاشات والرقم السري لأول مرة بدون مقابل .
 - إمكانية صرف المعاش من أي منفذ صرف تابع للهيئة دون تسجيل مسبق في المنفذ .
 - إتاحة صرف المعاش طوال أيام الشهر دون الارتباط بيوم صرف محدد ولمدة ٣ أشهر من تاريخ استحقاق المعاش .
 - تخصيص مركز لخدمة أصحاب المعاشات في حالة وجود أي استفسارات عن الخدمة أو لتلقي الشكاوى على رقم ١٩٦٨٠ .
 - يمكن الصرف من ماكينات الـ ATM الخاصة بشبكة وزارة المالية دون مقابل على أصحاب المعاشات أو على شبكة ١٢٣ بمقابل مخفض .
- وذلك إلى جانب مزايا تحققت للهيئة من تنفيذ المشروع من خلال مركز الدفع والتحويل الإلكتروني لوزارة المالية، ومن بينها:

- تحقيق عائد إضافي من خلال الاستفادة من استثمار الأموال حتى يوم الصرف الفعلي .
 - إستكمال الربط لمنافذ الصندوقين (العام والخاص - الحكومي) داخل الهيئة، من خلال توحيد خدمة الصرف للمنافذ المختلفة .
 - تطوير العمل في الهيئة بتحويل موظفي الخزينة إلى تقديم خدمة شاملة (Teller) .
 - تحديث قاعدة البيانات الخاصة بمستحقي المعاشات، وتقليل حركات التسوية والصرف للمعاشات المرتدة، وإحكام الرقابة على عمليات صرف المعاشات .
- وقد تم الانتهاء من ميكنة ٣٦٠ مكتب تأمينات ضمن المنظومة، وحوالي ٢١٤١ منفذ صرف معاشات على مستوى محافظات الجمهورية لكل من الصندوق الحكومي والصندوق العام والخاص، وإصدار ١,٥ مليون بطاقة صرف لأصحاب المعاشات القائمين بالصرف من جميع منافذ هيئة التأمينات .

٣. خدمة التحصيل الإلكتروني للضرائب

- تم إدخال وربط مأموريات الضرائب على مستوى الجمهورية (٣٤١ مأمورية) ضمن منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني لوزارة المالية .
- تفعيل وتشغيل ٩١٩ فرع بنك منتشر على مستوى الجمهورية (تمثل أكثر من ٦٠٪ من فروع البنوك المنتشرة على مستوى الجمهورية) للقيام بعمليات التحصيل للضرائب إلكترونياً من خلال حسابات العملاء أو نقداً .
- التنسيق مع البنوك المشتركة بالمنظومة للقيام بالدعاية للخدمة المقدمة حيث تم تحصيل ١,٢٥ مليار جنيه نقداً خلال العام الماضي، ومن المنتظر أن يتضاعف هذا الرقم خلال العام القادم مع زيادة الدعاية عن الخدمة للممولين .

٤. خدمة التحصيل الإلكتروني للجمارك

- تم ميكنة وربط عدد ١٩ ميناء على مستوى الجمهورية ضمن منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني لوزارة المالية .
- تم تفعيل المنظومة في ٩١٩ فرع بنك كما هو الحال في التحصيل الإلكتروني للضرائب، حيث يتم تفعيل النظامين بشكل متوازي في فروع البنوك المشاركة في منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني لوزارة المالية، من خلال شاشة المتحصلات والمدفوعات الحكومية لخدمة أغراض الدفع والتحويل الحكومي .
- بلغت قيمة إجمالي حركات الجمارك المحصلة إلكترونياً من خلال البنوك المشاركة في المنظومة منذ بدء الخدمة في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٠ نحو ١,٦ مليار جنيه .

٥. خدمة سداد مستحقات الموردين

- تتعتمد ميكنة المدفوعات للموردين والمدفوعات الحكومية الأخرى على قيام مركز الدفع والتحويل الإلكتروني والذي تديره e-finance بتجميع أوامر الدفع الإلكترونية من الوحدات الحسابية الفرعية المختلفة وتفعيل حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي من خلال وحدة الحسابات المركزية بوزارة المالية التي تتولى تنفيذ أمر التحويل وإرساله إلى البنك المركزي، وتتم هذه العمليات إلكترونياً كما توقع إلكترونياً من سلطة التصديق الحكومي الإلكتروني بوزارة المالية.
- تم الانتهاء من تفعيل الخدمة بالوحدة الحسابية لقطاع الأمانة العامة بوزارة المالية.

٦. منظومة متابعة ومراقبة تحصيل الشيكات

- قام مركز الدفع والتحويل الإلكتروني لوزارة المالية بإنشاء وتشغيل نظام مراقبة تحصيل الشيكات التي يقوم بها البنك الأهلي لصالح مصلحة الضرائب المصرية، وذلك لضمان مستوى الخدمة المقدمة من البنك، واستخراج التقارير اللازمة لمصلحة الضرائب المصرية حول شيكات الضرائب المحصلة.
- وفر هذا النظام عدد أيام تحصيل الشيك من حوالي ٢٥ يوماً في المتوسط إلى حوالي ٧ أيام فقط، كما وفر النظام المتابعة الدقيقة اليومية لإجمالي متحصلات الضرائب يومياً بالبنك المركزي المصري.
- وقد بلغ إجمالي الشيكات المحصلة من ٥ يوليو ٢٠٠٩ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٠ حوالي (٥٤) مليار جنيه.

٧. شبكة الصرافات الآلية لوزارة المالية

- قامت وزارة المالية بإنشاء شبكة من الصرافات الآلية تدار بواسطة مركز الدفع والتحويل الإلكتروني لوزارة المالية، ويتم تغذيتها بالنقدية بواسطة البنوك التجارية المشتركة في منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني. وتستخدم ماكينات الصراف الآلي لشبكة وزارة المالية لصرف المرتبات الحكومية والمعاشات.
- روعي عند توزيع ماكينات الصراف الآلي أن تكون في أماكن تجمعات الموظفين الحكوميين وأصحاب المعاشات، وخاصة في الأماكن التي لا تخدمها شبكات الصراف الآلي للبنوك التجارية وذلك لدعم مشروع الدفع الإلكتروني للمرتبات الحكومية ودعماً لشبكة البنوك، حيث تم تركيب ١٣٠ ماكينة صراف آلي في إطار شبكة وزارة المالية على مستوى الجمهورية ومن المنتظر الوصول بالماكينات إلى ٣٠٠ ماكينة صراف آلي على مستوى الجمهورية.

٨. تقديم الدعم للمتعاملين

- قام مركز الدفع والتحويل الإلكتروني لوزارة المالية بإنشاء مركز للدعم الفني للمتعاملين مع المركز من وحدات حسابية وبنوك تجارية مشاركة في منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني لوزارة المالية، ومكاتب ضرائب، ومكاتب تأمينات، وموانئ، وأفراد وأصحاب معاشات، وذلك للقيام بحل أي مشكلات أو الرد على أي تساؤلات حول الخدمات المقدمة من مركز الدفع والتحويل الإلكتروني لوزارة المالية.
- ومن المستهدف إنجاز ما يلي خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ في مجال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني:
- تفعيل خدمة الدفع الإلكتروني لمستحقات العاملين بالدولة بالوحدات الحسابية التابعة لقطاع الصحة وباقي الوحدات الحسابية التابعة لوزارة المالية وباقي الوحدات الحسابية بمحافظة الوجه البحري.

التقرير السنوي

- الانتهاء من إصدار بطاقات صرف المعاشات إلكترونيًا لجميع القائمين بالصرف من كافة مكاتب التأمينات على مستوى الجمهورية ليصل أعداد البطاقات إلى ١,٥ مليون بطاقة معاشات.
- تركيب عدد ٨٥ ماكينة صرف آلي حكومية.
- تفعيل خدمة الدفع الإلكتروني لمستحقات الموردين لكافة مدفوعات الموردين بالوحدات الحسابية التابعة لوزارة المالية والجهات التابعة لها.
- تفعيل منظومة حساب الخزائن الموحد لكافة مدفوعات الموردين بالوحدات الحسابية التابعة لوزارة المالية والجهات التابعة لها.
- تفعيل خدمة تحصيل اشتراكات التأمينات.
- تفعيل خدمة تحصيل بعض الرسوم الحكومية مثل متحصلات المرور ومصروفات بعض الكليات التابعة للجامعات المصرية.